

كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام وعليه يحمل تحرير عثمان بن عفان
 رضي الله عنه المصاحف ويجوز كتب القرآن أو شيء من الهياكل
 تعالى بنحو أو على نحو ومسه بها إذا كان غير معصوم عنه
 كما في المصحف لا يظاهر من متنجس ويحرم المصاحف على غير ذلك
 نقلت شيئا من القرآن ولو حرق على مصحف متنجس أو كافر
 أو تلف بخورق أو ضياع ولم يتمكن من ظهره لا جاز له
 حمله مع الحديث في الأخيرة ووجب في غيرها صيانة
 له كما من المشاركة إليه ويحرم القرب إلى أرض الكفار
 إذا حرق وقوعه في أيديهم وتوسده وإن خاف سرقته
 وتوسده علم المخوف من حرقه نعم إن خاف على المصحف
 من تلق بخورق أو نجس أو كافر جاز له أن يتوسده إن يجب
 عليه وينبغي لتبديده والوضوح ونقطه وسكبه وفيه الكافر
 من سده لإسماعله ويحرم تعليمه وتعليمه إن كان معانداً غير
 المعاندان رضي الله عنه جاز تعليمه والذلة وتلك القراءة
 بنحو متنجس وتجوز به إلا كرهته بحكم وطرفه أن لم يتدغمها
 والمكرهت ولا يجب فيه الصغير المميز من حمل المصحف واللوح
 للتعليم إذا كان محدثاً ولو حدثاً البركاني في فتاوى النووي الحاجة

تعالى

نعلمه وشقته متملة لا تنقطع له يندب وقضية كلامهم
 إن محاذ ذلك في العمل المنطوق بالدراسة فإن لم يكن لغرض
 أو لغرض آخر منع منه جزوا كما قاله في الهياكل وإن نازع في ذلك
 ابن العباد ما غير المميز فيحرم تعليمه من ذلك ليدل به على
 والقراءة أفضل من ذلك لم يخص محل إن خص به بان ورد البيع
 به فيه فهو أفضل منها ويندب أن يعود ذلكها جهل النجس
 بها في غير الصلاة أما في الصلاة ما في الصلاة نيس طلقاً
 ويقتضيه تعوذ واحد ما لم ينقطع قرآنه بكلام أو فصل طويلاً
 كالفضل بين الركعات وإن يجلس وإن يستقبل وإن قيل
 بتدبير وتنجس وإن يرتل وإن يبيح عند القراءة والقراءة نظر
 في المصحف أفضل منها عن ظهر قلب إلا أن زاد احتجوا وحضور
 قلبه في القراءة عن ظهر قلب في أفضل في حقه وتحرر بالناد
 في الصلاة وخارجها وهو ما نقل أحاديثنا كما يباينها
 في قوله تعالى والبارق والبارقة فاقطعوا إليها وهو
 عند جماعة منهم النووي ما والسبعة أي عمرو وناضر بن
 كثير وعامر وعاصم وحرقة والسكابي وعبد الرحمن بن ميم
 البغوي ما رواه الشيخ السبعة السابقة وأي جعفر وبعضها